



جمعية ليلون للضحايا

بيان بمناسبة الذكرى السنوية

الثامنة لعملية "غصن الزيتون"



تحلّ اليوم الذكرى السنوية الثامنة لعملية "غصن الزيتون" التي انطلقت في 20 كانون الثاني/يناير 2018. وقد انتهت العملية بسيطرة فصائل "الجيش الوطني السوري" المدعومة من تركيا بتاريخ 18 آذار/مارس 2018 على منطقة عفرين السورية، وما رافق ذلك من انتهاكات جسيمة طالت المدنيين وممتلكاتهم وحقوقهم الأساسية. لقد شكّلت هذه العملية نقطة تحوّل مأساوية في حياة مئات الآلاف من السكان الأصليين في منطقة عفرين، حيث تعرّضوا لعمليات تهجير قسري واسعة النطاق، والتي استمرت طيلة الأعوام الفائتة وإلى يومنا هذا، حيث لا يزال عدد كبير منهم يعيش في ظروف نزوح قاسية في مناطق شمال وشرق سوريا، محرومين من حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكرامة إلى ديارهم.

ومنذ ذلك الحين، وثّقت منظمات حقوقية عدة، ومن بينها جمعية ليلون للضحايا، أنماطاً واسعة ومنهجية من الانتهاكات، منها:

- التهجير القسري
- الاستيلاء على الممتلكات الخاصة
- فرض الإتاوات
- عمليات الخطف والاعتقال التعسفي
- الإخفاء القسري
- انتهاكات تمسّ الكرامة الإنسانية والهوية الثقافية للسكان الأصليين
- القتل خارج القانون

ورغم الحديث عن خطط لإعادة المهجرين قسراً إلى المنطقة، إلا أن الواقع على الأرض لا يزال يفتقر إلى الحد الأدنى من ضمانات الحماية القانونية والأمنية اللازمة لعودة آمنة ومستدامة. فقد واجه العديد من العائدين صعوبات جسيمة في استرداد ممتلكاتهم، وتعرّض بعضهم لانتهاكات جديدة دفعتهم إلى النزوح مجدداً، في ظل غياب آليات مساءلة فعّالة أو حماية حقيقية.

كما نشهد تصاعداً مقلّماً في خطاب الكراهية والممارسات التمييزية بحق الأهالي، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الأسماء، والرموز المرتبطة بالهوية القومية الكردية، الأمر الذي يعمّق مناخ الخوف والإقصاء، ويهدد النسيج الاجتماعي في المنطقة.

إن جمعية ليلون للضحايا، في هذه الذكرى، تؤكد على ما يلي:

- الوقف الفوري لكافة أشكال الانتهاكات بحق المدنيين في منطقة عفرين.
- ضمان حق جميع المهجرين قسراً في العودة الآمنة والطوعية والكرامة، وفق المعايير الدولية.
- إعادة الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين، و تعويضهم عن الممارسات التي تعرضوا لها.
- الكشف عن مصير المختفين قسراً، والإفراج عن المعتقلين تعسفياً.
- محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات، أيّاً كانت صفتهم، وضمن عدم الإفلات من العقاب.
- وقف سياسات التمييز والتصنيف الثقافي، وحماية التنوع والهوية المحلية لسكان المنطقة.
- إلغاء الأحكام التعسفية التي صدرت عن محاكم غير حيادية.

إن استمرار غياب العدالة والإنصاف لا يهدد فقط حقوق الضحايا، بل يقوّض أيّ فرص حقيقية لتحقيق سلام مستدام في سوريا، بما ينسجم مع مبادئ العدالة الانتقالية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذه الذكرى، نقف إلى جانب الضحايا والناجين، ونجدد التزامنا بمواصلة العمل من أجل الحقيقة والعدالة، وضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات.